

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-236370

الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-236370

في الدعوى المقامة

المستأنفة
المستأنف ضدها

من / المتهم
ضد / النيابة العامة.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:
إنه في يوم الخميس الموافق 2025/02/13م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير
المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 1446/01/17هـ، بحضور كل من:

رئيساً

الأستاذ / ...

عضواً

الأستاذ / ...

عضواً

الدكتور / ...

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار رقم (CFR-2024-231734) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى
بالرياض، المقدم من / ...، هوية وطنية رقم (...) وترخيص المحاماة رقم (...). بصفته وكيلًا عن صاحبة المؤسسة /
...، هوية وطنية رقم (...). وذلك بموجب الوكالة رقم (...) الصادرة في تاريخ 2023/12/13م.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه القضية في أن المؤسسة قامت بتصدير إرسالية عن طريق جمرک البطحاء بموجب بيان الصادر رقم
(...) بتاريخ 1444/07/24هـ صرح عنها بأنها (محضرات تضاف للإسمنت أو الملاط أو الخرسانة)، وبإحالة عينة منها إلى
مختبر (...) وردت النتيجة إيجابية باحتوائها على مادة (الديزل) بنسبة (63.62%)، وبإحالة عينة أخرى إلى مختبر (...) وردت
النتيجة إيجابية باحتوائها على مادة (الديزل) بنسبة (58.7%)، وهذه النسبة تزيد عن الحد المسموح به وهو (5%)، وقد
أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها القاضي منطوقه بما يأتي:

- 1- إدانة (...) سجل تجاري رقم (...) لمالكها (...) هوية رقم (...). ومديرها / ... - سعودي الجنسية - هوية وطنية رقم
(...) حضورياً بالتهريب الجمركي.
- 2- إلزامهم بالتضامن بغرامة تعادل قيمة الديزل الغير مصرح عنه مبلغاً وقدره (41,034.9) واحد وأربعون ألف وأربعة
وثلاثون ريال وتسعون هللة.
- 3- إلزامهم بالتضامن بما يعادل قيمة الديزل الغير مصرح عنه كبديل مصادرة مبلغاً وقدره (41,034.9) واحد وأربعون
ألف وأربعة وثلاثون ريال وتسعون هللة ليصبح المبلغ الإجمالي المطالب به مبلغاً مقداره (82,069.8) اثنان
وثمانون ألف وتسعة وستون ريال وثمانون هللة.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة من الوكيل تبين أنها تتضمن ما ملخصه أنه يوجد

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-236370

الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-236370

تضارب في نتائج التحليل المخبري للعينات، فالتقرير الصادر عن مختبر (...) أكد أن نسبة الديزل في العينة هي (58.7%)، بينما أكد التقرير الصادر عن مختبر (...) أن نسبة الديزل في العينة هي (63.62%) وهذه النتائج تثبت اختلاف العينات المرسله للمختبرات وعدم عائدتها لمستورد واحد إذ معلوم أن الدليل الفني لا يتباين مع دليل فني آخر إلا في حال اختلاف العينات محل التحليل، كما يدفع بمخالفة اللجنة المختصة لتعميم مدير عام الجمارك رقم (...) وتاريخ 1433/07/20 هـ لأنها اكتفت بسحب العينتين المتعارضتين ولم يتم تحليل عينة مرجحة، إضافة إلى مخالفة الجمرک للإجراءات الفنية في استقطاع العينة الواردة في تعميم مدير عام الجمارك رقم (...) وتاريخ 1435/04/09 هـ والمعنون بضوابط منع تصدير المشتقات البترولية وذلك من جهة أن العينة سحبت من الشحنة وهي محملة مما يقود إلى نتيجة خاطئة لعدم مزج وخط الصنف لاسيما وأن المنتجات البترولية هي أقل كثافة من بقية المكونات وتتسامى بصورة أسرع، كما أن للمؤسسة قامت بتصدير مئات الشاحنات من ذات المصدر وتمت إجازتها باستثناء البيان محل هذه الدعوى وأن هذا يعد قرينة على عدم عائدة العينات المرسله للمختبر إلى الإرسالية محل الواقعة، إضافة إلى ذلك فإن الجمرک قام بمخالفة أسس احتساب القيمة بتقديرها بشكل جزافي وعدم بيانه أي نتيجة تم الاعتماد عليها في تحديد نسبة الديزل، واختتمت اللائحة بطلب نقض القرار الابتدائي بكل ما قضى به والحكم بعدم إدانة المؤسسة بالتهريب الجمرکي.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها وتمكينها من حقها في الرد على الاستئناف المقدم لم تتقدم بالجواب المطلوب، وبناءً على الفقرة (1) من المادة (35) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية قررت اللجنة الفصل في الدعوى في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات.

وفي يوم الخميس بتاريخ 1446/08/14 هـ، الموافق 2025/02/13 م، وفي تمام الساعة (1:53) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد، استناداً إلى ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08 هـ، للنظر في الاستئناف المقدم من مؤسسة... على القرار رقم (CFR-2024-231734) وتاريخ 2024/04/22 م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-236370

الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-236370

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03 هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08 هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ 2024/04/25 م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ 2024/05/16 م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وما احتواه من أوراق، وبالنظر لما قدمه المستأنف من دفع، وحيث إنه لا تثريب على الجهة النازرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولاً على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما طعن به المستأنف من عدم دقة نتائج التحليل المضري بالنظر إلى أن الثابت تجاوز جميع العينات للحد المسموح به وهو (5%) استناداً للأمر السامي رقم (355/م ب) وتاريخ 1429/04/25 هـ كما أن اختلاف نتيجتي المختبر لا يعتد به لأن كلا النتيجتين جاءت مرتفعة عن الحد المسموح بفارق كبير مما يتعين معه الالتفات عن دفع المستأنفة في هذا الشأن، وأما ما تذكره المستأنفة في لائحته من عدم مراعاة الجمارك لأسس احساب القيمة فمردود بالنظر إلى أن تسعير الديزل كان بالتسعيرة المعتمدة من قبل الشركة المنتجة له بعد استبعاد قيمة الدعم، فضلاً عن أن جهة الجمارك تعد هي الإدارة الفنية المؤهلة لتحديد قيمة الصنف الوارد الذي لا يؤثر فيه مجرد الاعتراض المرسل، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيناً رفضه، وعليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-236370

الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-236370

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه/ المتهم، سجل تجاري رقم (...)، لمالكها/ ...، هوية وطنية رقم (...)، ضد القرار الابتدائي رقم (CFR-2024-231734) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.
ثانياً: رفض الاستئناف موضوعاً، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

ويعدّ هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.

وصل اللهم وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

عضو
الدكتور/ ...

عضو
الأستاذ/ ...

رئيس اللجنة
الأستاذ/ ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.